

(أثر الثقافة في النمو النفسي والاجتماعي للأفراد والجماعات)

د/ سحوان عطاء الله

جامعة الجلفة

ملخص:

الثقافة تمثل الحبل السري في الجسم التاريخي للجماعة فهي التي تغذيه بالقيم والمعايير النفسية والاجتماعية والروحية، هذه القيم والمعايير قد تكون سالبة فينتج عنها بيئة تاريخية اجتماعية سالبة تعمل على صناعة التخلف الحضاري في كل الميادين، أما القيم والمعايير الاجتماعية الموجبة فتنتج بيئة تاريخية موجبة تعمل على ترسيخ التقدم الحضاري في كل الميادين أي تعمل على توطين المدنية والنهضة والتنمية والحضارة.

كلمات مفتاحية: ثقافة، ايدولوجيا، التنمية النفسية والاجتماعية

Résumé:

La culture représente le cordon ombilical dans le corps historique du groupe, alimenté par des valeurs et des normes psychologiques et sociales. Ces valeurs et ces normes peuvent être négatives, ce qui entraîne un environnement historique social négatif qui fonctionne sur l'industrie du retard culturel dans tous les domaines. Les valeurs et les normes sociales positives produisent un environnement historique positif qui renforce Le progrès civilisationnel dans tous les domaines, c'est-à-dire la civilisation, la renaissance, le développement et la .civilisation

Mots-clés: culture, idéologie, développement psychologique et social.

مقدمة

أكدت معظم التعريفات التي تناولت مفهوم الثقافة، ارتباطها بشكل أساسي بالنتاجات، الإبداعية والفكرية للإنسان. وهذا يعني أن الثقافة ظاهرة ملازمة للإنسان، باعتباره يمتلك اللغة، واللغة وعاء الفكر، والفكر ينتج عن تفاعل العمليات العقلية والنفسية التي يتمتع بها الإنسان دون غيره من الكائنات الحية. فالعناصر الثقافية وجدت معه منذ أحس بوجوده الشخصي والاجتماعي، واخذ مفهومها يتطور ويتسع، وتتحدد معالمها مع تطور الإنسان، إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن.

فموضوع الثقافة يتحدد إذن في التأثير النمو النفسي والاجتماعي للإفراد والجماعات حيث نجد أن الثقافة لها تأثير في بعض المجالات نذكر منها على سبيل المثال في دراساتنا هذه أثير الثقافة في الجانب النفسي والاجتماعي والايديولوجيا والاقتصاد والتنمية والإبداع.

مفهوم الثقافة:

تعد الثقافة عاملاً هاماً في تصنيف المجتمعات والأمم وتمييز بعضها من بعض، وذلك بالنظر لما تحمله مضمونات الثقافة من خصائص ودلالات ذات أبعاد فردية واجتماعية، وإنسانية أيضاً. ولذلك تعددت تعريفاتها ومفهومها منها ما أخذ بالجوانب المعنوية والفكرية وكذا الجوانب الموضوعية والمادية.

باعتبار الثقافة في إطارها العام تمثل سيرورة المجتمع الإنساني وإبداعاته الفكرية والعلمية.

حيث يعرفها ادوارد تايلور بأنها ذلك الكل المركب الذي يشمل على المعرفة والعقائد، والفن والأخلاق والقانون، والعادات وغيرها من القدرات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع.

وضمن هذا المفهوم، يرى جيمس سبرادلي Spradley. إن ثقافة المجتمع، تتكون من كل ما يجب على الفرد أن يعرفه أو يعتقده، بحيث يعمل بطريقة يقبلها أعضاء المجتمع.. إن الثقافة ليست ظاهرة مادية فحسب، أي أنها لا تتكون من الأشياء أو الناس أو السلوك أو الانفعالات، وغنما هي تنظيم لهذه الأشياء في شخصية الإنسان. فهي ما يوجد في عقول الناس من أشكال لهذه الأشياء (Spradley.1972.p.p.6-7).

إن شخصية الفرد تنمو وتتطور، من جوانبها المختلفة، داخل الإطار الثقافي الذي تنشأ فيه وتعيش، وتتفاعل معه حتى تتكامل وتكتسب الأنماط الفكرية والسلوكية التي تسهل تكيف الفرد وعلاقاته بمحيطه الاجتماعي العام.

وليس ثمة شك في أن الثقافة مسؤولة عن الجزء الأكبر من محتوى أية شخصية، وكذلك عن جانب مهم من التنظيم السطحي للشخصيات، وذلك عن طريق تشديدها على اهتمامات أو أهداف معينة. ويكمن سر مشكلة العلاقة بين الثقافة والشخصية في السؤال التالي: "إلى أي مدى يمكن اعتبار الثقافة مسؤولة عن التنظيم المركزي للشخصيات؟ أي عن الأنماط السيكولوجية؟ وبعبارة أخرى هل يمكن للتأثيرات الثقافية أن تنفذ إلى لباب الشخصية وتعديلها؟" (لينتون، 1964، ص 609).

1- تأثير الثقافة والايديولوجيا

الإيديولوجيا قوة فكرية تعمل على تطوير النماذج الاجتماعية الواقعية وفقاً لسياسية متكاملة تتخذ أساليب ووسائل هادفة، وتساندها تبريرات اجتماعية أو نظريات فلسفية، أو أحكام عقائدية أو أفكار تقليدية. لذلك هي ترتبط بالمنظومة الاجتماعية وبحركتها العامة. فهي ليست مجموعة من الأفكار والمعتقدات والاتجاهات تتبناها جماعة معينة، وإنما هي حركة فكرية هادفة، ومحركة لها فاعلية إيجابية في الوسط الاجتماعي والثقافي، وتنعكس روحها في التنشئة الاجتماعية وفي القيم والسلوكيات.

وينعكس أي تغير يطرأ على إيديولوجية المجتمع على الظواهر والمؤسسات الاجتماعية المتعلقة بموضوع الأفكار التي يعتنقها الناس. وغالباً ما تتجسد في شكل حركة جماهيرية، أو تيار جارف تقوده مجموعة من الناس المنظمين، وهنا تنزل الأفكار إلى الأرض، وتصبح فكرة مادية، تسبب على الأقل التغيير السياسي، والذي بدوره قد يفرض كل التغييرات الأخرى.

وقد استقطبت الإيديولوجيا دورها في التغيير الاجتماعية كتابات كثيرة، منها ما كتبه كارل مانهايم (Karl Mannheim) مطلع الخمسينيات. فعنده كل فكرة إما تكون طوبى، وإما تكون ايديولوجيا، وذلك يعود إلى الظرف التاريخي العام. فالطوبى هي التفكير الذي يبغى تمثل المستقبل واستحضاره، أما الإيديولوجيا عنده، فهي التفكير الذي يهدف إلى استمرار الحاضر كما هو عليه. فالليبرالية كانت طوبى في القرن الثامن عشر في أوروبا، ثم أصبحت ايديولوجيا في القرن التاسع عشر، وبالتالي فالطوبى هي ذهنية الفئات الاجتماعية إبان صعودها نحو السلطة. أما الإيديولوجيا فهي ذهنية الفئات الاجتماعية إبان تحجرها في مصالحها واستلامها زمام السلطة. وهما معا وجهان للوعي

الزائف، فكل طوبى تحمل في جوهرها بذور ايدولوجيا، كما أن كل ايدولوجيا تدفع باتجاه تبلور طوبى معينة في المجتمع سرعان ما تعمل على محاربتها وإزاحتها. هذه هي حسب تعبيره "الحقيقة المزمنة في الفكر البشري" والتي تشكل إحدى الثوابت الأساسية للإنسانية.

أما ماكس فيبر (m.weber) فكان يرى أن هناك فترات تحول تمر بالمجتمعات بفضل وجود عباقرة وإبطال، أو انبثاق فئة من الحكماء والأنبياء والمرشدين أو العلماء التكنوقراطيين. وتعكس كتاباته أهمية العوامل الفكرية وبروحية في التغيير، وقد اهتم بالعوامل المؤدية إلى نشأة الرأسمالية، والتي لاحظ، على سبيل المثال، أنها لم تنشأ في المجتمع الصيني القديم، نظرا إلى أن الأفكار السائدة في المجتمع لم تكن تدفع إلى الإنتاج والعمل والادخار والاستثمار، وهو الأمر الذي ركزت عليه حركة الإصلاح الديني في أوروبا، وبخاصة البروتستانتية. ولا يزال كتابه الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية يعتبر مؤسس المؤلفات المرجعية في علم الاجتماع. في هذا الكتاب يبين كيف يمكن للأفكار إن تصبح قوة فاعلة في التاريخ، ويطور منهجية سيولوجية مضادة للحتمية الاقتصادية.

والمحور الذي يدور حول التغيير الاجتماعي في نظره، هو الصراع بين الثلاثة المبادئ العامة هي: التقليدية traditionalism والتعقل والعقلانية Rationality والكاريزما charisma.

الكاريزما مصطلح هبة الله وهو يطلق على خصائص معينة في شخصية الفرد تميزه عن غيره من الأفراد العاديين، بحيث ينظر إليه كقائد مزود بقوى وخصائص خارقة للعادة، غير متوفرة في عموم الناس. قد يكون مصدر هذه الصفات الهيا، أو عبارة عن صفات مثالية تدفع صاحبها إلى مرتبة القيادة في نظر الناس. يوجد النظام الكاريزمي عادة في حالات الوهن الاجتماعي والديني والاقتصادي والسياسي، ويرتكز على الطاعة للبطل والتضحية من أجل تأدية رسالة. والقائد الكاريزمي لا يظهر عادة في الميدان وحده، بل يظهر عادة مع جماعات تائرة تشكل الحركة الكاريزمية التي تبقى مدينة بنشأتها واستمرارها للقائد

التغيير عنده يتم على ثلاث مراحل هي للمرحلة الكاريزمية، والمرحلة البيروقراطية، والمرحلة التقليدية، وليس بالضرورة أن تكون هذه المراحل متتابعة على هذا الشكل، فمن الممكن القفز من المرحلة الأولى إلى الثالثة دون المرور بالثانية.

يقوم القائد الكاريزمي بالثورة على النظام القائم، وسحب الشرعية التي يتمتع بها البناء السياسي والاجتماعي القائم، ليقوم على انقاضه شرعية جديدة نابعة من كاريزما القائد. فالوظيفة السياسية للكاريزما في هذه الحالة هي التصديق على البناء الجديد وإضفاء الشرعية عليه.

وهي بالإضافة إلى ذلك تقوم بوظائف نفسية واجتماعية، وتؤمن المساندة في الانتقال من مجموعة قديمة من القيم إلى مجموعة جديدة منها. فالقائد في هذه الحالة هو مصدر الشجاعة والإقدام والرغبة في نبذ القديم والحماس من أجل التغيير ومن أجل تثبيت الجديد. وعندما يختفي القائد الكاريزمي من المسرح، يشغل الفراغ قائد جديد يستمد بعض الصفات من القائد الأصلي، لكنه أشبه بالقمر الذي يستمد الضوء من الشمس فهو لا يتمتع بصفات القائد الأصلي، لكنه يتمتع بما لهذا القائد من أثار وانعكاسات يستمدها من المنصب الذي يشغله، وهو ما يجعله يتمتع بكاريزما "روتينية". ومع الوقت قد ينمي صفات قيادية خاصة أشبه بالشخصية الكاريزمية.

وبمرور الوقت تتحول الحركة الكاريزمية إلى بناء بيروقراطي أو بناء تقليدي.

ويقصد بالبناء البيروقراطي ذلك الذي يتصف بدرجة عالية من تقسيم العمل والتخصص الدقيق، أما البناء التقليدي فهو أقل من البيروقراطي، ويتقرب من شكل التضامن العضوي.

ومع ذلك ينبغي التنبيه إلى أن فيبر حين يتحدث عن دور الكاريزما فإنه لا يغيب دور الظروف التي يظهر فيها القائد، وخصائص الفترة التاريخية التي تشهد ظهوره، ومعنى ذلك أن القائد الكاريزمي قد لا ينجح في بعض الأحيان لأن الفترة التاريخية التي قد يظهر فيها تكون غير مواتية لنجاحه.

وهكذا فالعوامل الإيديولوجية غير مقتصرة إلى نواحي السياسة ، بل تعدد ذلك إلى النواحي الدينية والعسكرية والاجتماعية والفكرية. وهذه كلها مجتمعة تتأثر من إجراء هذا التغيير فالإيديولوجيا توجه العوامل الأخرى مثل الموقف من البيئة أو سكان أو سبل الاستفادة من التكنولوجيا، وهذه كلها قد تتسبب الإسراع في عملية التغيير، لان الناس فيها يكونون في قلب الحركة، وتنعدم بالتالي أو تضعف عوائق التغيير، كالمبالات والعدائية.(عبد الغني عماد، 2008، ص ص 197-199).

2- تأثير الثقافة في الاقتصاد:

هيأت الظروف السياسية و الاقتصادية عالمية على مدى التاريخ مجالاً لظهور تباينات واسعة في الثقافة الاقتصادية. و كما سبق ان اشرنا فقد ظهرت نماذج اقتصادية شديدة التباين و طرد بقاؤها في بعض الحالات , على مدى عقود طويلة في عدد من الأمم . و طبعي إن ثبات هذه النماذج المتباينة و تأثيرها الناجمة عنها على العناصر الاقتصادية الفاعلة إنما عكس الأوضاع السائدة آنذاك . ولقد كان الاقتصاد الدولي اقل تعولماً على مدى السبعين أو الثمانين السنة الماضية . ولهذا كانت الاقتصاديات القومي اقل تعرضاً للمنافسة الدولية . و خلقت سياسات الحماية في بلدان كثيرة عالماً أكثر اكتفاء بذاته , ولا ريب في أن الاقتصاديات يمكن أن تواصل سياسات و سلوكيات غير إنتاجية على مدى عقود حتى وان لم تتحسن الإنتاجية. وأفسدت القوة العسكرية و الجغرافيا السياسية الأنماط التجارية، إذا أطلقت المزيد من الرسائل المزيفة عن الرخاء الاقتصادية . ومن هنا فإن النزعة الحمائية للعالم النامي علمت بدورها الأمم الأشد فقراً ان عليها ان تبيع مواردها الطبيعية و اليد العاملة الرخيصة فيها لكل من أوروبا و الولايات المتحدة مما أعاق الارتقاء باقتصاداتها . كذلك فإن السياسة الكوكبية التي صاغتها الحرب الباردة ضاعفت من عزلة الأمم و من حاجتها إلى التغيير الاقتصادي . و تدفقت كميات هائلة من النعونات الأجنبية على البلدان النامية مما ساند وضع القادة غير الاكتفاء , وأخذت السياسات الاقتصادية الكارثية .

وتعزز بقاء ثقافات اقتصادية غير الإنتاجية بسبب المعارف و القدرات المحدودة للبلدان الأفقر مما حال دون تحسن أوضاعها. و غالباً ما كان المواطنون معزولين و لا علم لهم بسلوكيات بديلة . وكان التغيير الثقافي ذا وتيرة شديدة البطء بحيث إن كلفة التخلف الثقافي أو التطبيقات المتأخرة للتقانة لم تكن مثيرة وكبيرة كما هي الحال اليوم , مما كان له أثره أيضاً في دوام السياسات الرديئة . وانتشرت الخبرات الاقتصادية و الإدارية ببطء شديداً نسبياً كما كان الاستثمار الأجنبي أكثر بطءاً . وكان الرواج الدولي للمعارف و الخبرات الخاصة بمشروعات الأعمال أكثر كلفة بكثير و اقل كفاءة مما هو الحال الآن. و نادراً ما كانت تجرى دراسات مقارنة لقياس الأداء بين البلدان. وظلت الأفكار القديمة الخاطئة عن الرخاء و السياسة الاقتصادية و عن الإدارة باقية، بل كانت في بعض الحالات نشطة و فاعلة تجد دعماً من أصحابها . ولكن مع انجاز نماذج اقتصادية مختلفة استطاعت العوامل الثقافية ان يكون لها دور كبير في سبل العمل المختارة و في درجة نجاح البلد.

بيد أننا نواجه اليوم سياقاً اقتصادياً مختلفاً جذرياً . انتهى عصر التواكل و التسامح عن التطوير بطئ الخطو، وحل محله شعور طامح بالضرورة الملحة بالوفاء بمقتضيات الاقتصاد الكوكبي. و لم تعد ثمة ثقة بنظريات التطوير المتناقضة مع الإطار المفاهيمي للإنتاجية نظراً لعجزها عن مواكبة المنافسة المكشوفة أو لعجزها عن مباراة سرعة عمليات التقدم التقني و الإداري . و بدأت تضيق أكثر فأكثر مساحة الخلاف في الآراء بشأن أسس الرخاء الاقتصادي و اختيارات السياسة الملائمة وأخذت تروج وتنتشر بسرعة لأن المعارف و الخبرات بشأن عناصر الثقافة الاقتصادية الإنتاجية. و أصبح المواطنون الأكثر اطلاعا و المعرفة بالسلوكيات الناجحة في البلدان الأخرى. و من هنا بدأ التقارب يتزايد على صعيد كوكبي بشأن الآراء عما يمكن الاعتقاد انه ناجح و مزدهر.

ويخلق التقارب المتزايد بشأن الإطار المفاهيمي للإنتاجية ضغوطاً قوية على البلدان التي أخفقت في استيعابه ذلك إن السياسات و السلوكيات يتزايد تقديرها و قياسها ومقارنتها بين البلدان . وتفرض أسواق المال عقوبات على البلدان التي تفتقر إلى سياسات صحيحة و سليمة. و تعزف الاستثمارات الأجنبية عن المشاركة إذ لم تهيء البلاد بيئة مشروعات أعمال إنتاجية، كما يفقد العمال و وظائفهم إذا لم تتوفر لديهم أخلاقيات عمل جيدة. و أصبح القادة السياسيون مسئولين أكثر فأكثر أمام قوى اقتصادية أوسع نطاقاً، حتى و أن لم يكونوا

مسئولين أمام مواطنهم . كذلك فإن التقدم السريع في التقنية يزيد من خسائر العزلة عن الممارسات الدولية او عدم تبنيها . وهذا كله يضاعف من أثر الضغوط على البلد.

والنتيجة أن أمما كثيرة تكابد بدرجات مختلفة للنجاح من أجل تبني ثقافة الإنتاجية . ولناخذ كمثال أمريكا الوسطى، عاشت بلدان المنطقة في ظل سياسات قومية ذات نظرة محلية إلى الداخل. و لكن اليوم تخلت غالبيتها عن هذه السياسات، و التزمت عملية انفتاح اتجهت إلى الاندماج الاقتصادي من خلال التنسيق في إطار مرافق النقل، و الممارسات الجمركية، علاوة على خطوات أخرى. و تتجه جميع بلدان أمريكا الوسطى نحو تبني المنافسة و الإنتاجية، ذلك أن قوى العولمة دفعت هذه البلدان الصغيرة إلى وضع مصالحها الوطنية جانبا و اتخاذ خطوات واسعة في اتجاه التغيير.

وتبرئ العولمة في الوقت ذاته عامل ضبط و تحكم قوى للسلوكيات غير الإنتاجية، و ذلك بمكافأة الجوانب الإنتاجية للثقافة الاقتصادية في صورة تدفقات غير مسبوقه لرأس المال و الاستثمارات و التقنية و الفرص الاقتصادية . كذلك فإن هذا الاقتصاد الكوكبي نفسه يمكن الأمم الراغبة في تبني السياسة الاقتصادية الجديدة من تحقيق معدلات تقدم مذهلة. و أصبحت المعارف و الخبرات و التقنية ميسورة ومتاحة على نحو غير مسبوق . وتبرئ التقنية الحديثة إمكانية نقل السلع بكفاءة عبر مسافات طويلة، كما تبرئ إمكانية انجاز النشاط التجاري بسرعة و فعالية في مناخات متباينة. و لكن البلدان التي تعيش أسيرة البنية الذهنية القائمة على الميزة النسبية تظل مقيدة بما تملكه من هبات طبيعية . ولكن البلدان النامية، اذ تعيش في عالم أصبحت فيه الإنتاجية و المبادرة و التعلم محددات الرخاء، تجد فرصا غير مسبوقه متاحة لها من اجل تعزيز ثرواتها .

والحقيقة أن قوى الاقتصاد الجديد مكيئة نافذة المفعول حتى انه ليس من المبالغة القول أن الثقافة الاقتصادية لم تعد مسألة اختيار و السؤال الآن هو : هل يمكن لبلد ما إن يتبنى طوعيا ثقافة اقتصادية إنتاجية عند طريق تغيير المعتقدات والاتجاهات و القيم القديمة التي تعوق الرخاء، أم أنها ستتغير في النهاية قسرا ؟ و أصبح السؤال متى و كيف و بأية سرعة تتغير الثقافة الاقتصادية و ليس ماذا كانت ستتغير ام لا . و على الرغم من ان المواطنين المسنين الذين نشأوا و ترعرعو في ظل النهج الاقتصادية القديمة سيقاومون التغيير في غالب الأحيان، إلا أن أجيال المديرين الشباب ممن ناهزوا العشرين أو الثلاثين من العمر قد تدربو في ظل الثقافة الاقتصادية الجديدة، و غالبا ما توفر لهم التدريب في معاهد دولية لمشروعات الأعمال . وهكذا تهيأت قوة إضافية لتغيير من داخل صفوف مناحبة مشروعات الأعمال في كثير من الدول النامية .

ولنا أن نسأل و نحن في الاقتصاد الحديث الذي يفرز ضغوطا قوية على المجتمعات لتبني معتقدات و اتجاهات و قيم متسق مع الإطار المفاهيمي للإنتاجية، هل للثقافة التأثير نفسه داخل النطاق الاقتصادي الذي لها في ظل نظام نظام اقتصادي مغاير ؟ غالبا ما نجد التفسيرات التاريخية المشتملة على حوارات غنية عن أثر الخاصيات الثقافية على المجتمعات و على مسارات تطورها، و ذلك لأن هذه الخاصيات تاريخيا ظلت ثابتة تفرز تأثيرات على التشكيل الاقتصادي للمجتمعات . ولكن يكاد يسود اتفاق في الرأي على أن التقارب بين الأفكار الاقتصادية و ضغوط السوق الكوكبية قد أدى إلى خفض نطاق تأثير المتغيرات الثقافية في مسارات التي يمكن إن تختارها المجتمعات.

إن ما نشهده اليوم، من نواح كثيرة، هو ظهور جوهر ثقافة اقتصادية دولية تنفذ إلى داخل الشعب الثقافية التقليدية، و بدأت تتداخل معها و تأثر فيها أكثر و أكثر باطراد . و من ثم فإن طائفة من المعتقدات و الاتجاهات و القيم المؤثرة في الاقتصاد سوف تغدو مشتركة و رائجة، و أن الجوانب غير الإنتاجية للثقافة سوف تتهاوى بفعل ضغوط الاقتصاد الكوكبي ما يهيئه من فرص. و ثمة دور المهم للثقافة في الرخاء الاقتصادي سوف يبقى و ربما يغدو دورا أكثر إيجابية. إما الجوانب الفريدة المميزة لمجتمع ما و التي تؤدي إلى ظهور حاجات غير مألوفة و مهارات و قيم و أنماط عمل فسوف تصبح جوانب مميزة للثقافة الاقتصادية . ومن ثم فإن الجوانب الإنتاجية للثقافة، مثل حرس كوستاريكا الشديد على الايكولوجيا، و الهوس الأمريكي لحياة ميسرة، و عشق اليابان للألعاب والكارتون، فسوف تصبح مصادر أساسية

للميزات التنافسية التي يصعب تقليدها، و تؤدي إلى ظهور تخصصات دولية بحيث تتراد إنتاج أمم بذاتها من هذه السلع والخدمات التي تربي ثقافتها ميزة فريد في مجال إنتاجها.

و هكذا سوف تظل الفوارق الثقافية يقينا على الرغم من تزايد التقارب الكوكبي بشأن الإطار المفاهيمي للإنتاجية. إن العولمة لن تستأصل الثقافة على نحو ما يخشى البعض، و لكن بدلا من انعزال بعض الشعوب داخل سلبياتهم الاقتصادية، يمكن لهذه الفوارق الثقافية أن تسهم بجعل المزايا المتخصصة على درجة عالية من الأهمية من أجل تحسين فرص رخاء الأمم الداخل الاقتصاد الكوكبي. و لا ريب في انه في ظل اقتصاد كوكبي يسمح بأن تتدفق أمور كثيرة في يسر و سهولة من أي موقع، يصبح لزاما إن نرحب بالفوارق الثقافية التي تربي إمكانية لظهور منتجات و خدمات مميزة. (لورانس وآخرون، 2009، ص ص 88-92).

3- أثر الثقافة في التنمية

عندما يختلف المجتمع لسبب من الأسباب، كأن يكون ذلك جراء الحروب، أو الكوارث الطبيعية أو التخلي عن عقيدة أو عن مذهب أو بسبب النزاعات الداخلية أو الخارجية، فإن الفرد يتخلف، وينجم عن تخلفه تخلف الفكر والثقافة والعلم، وبالتالي تقهقر وتراجع الحضارة.

ومن أجل التصدي للتقهر وتراجع الحضارة وإعادة الكرة لبعث إقلاع الحضارة، ينبغي تأسيس مشروع التنمية الشاملة والمستدامة التي تقوم أسسها على مشروع تنمية الثقافة.

وإذا ما نجحنا في مشروع تنمية الثقافة، تحصلنا على ثقافة التنمية. وهذه الأخيرة سنجح في تنمية مشروع الفكر والعلم والنهضة والحضارة والمجتمع بمعنى أنه تتم أية تنمية في مجال بدون البدء بالتنمية الثقافية. لأن الثقافة التنموية هي التي تؤهل سلوك الفرد والجماعة والمجتمع والأمة إلى الثقافة الإيجابية (السلوك الإيجابي) الفعالة التي تغير الواقع، من واقع سيء لواقع أحسن.

وبناء على ذلك نصل إلى القول بأن برنامج العمل النهضوي والحضاري يبدأ أولاً بالتنمية الثقافية، وثانياً بالتنمية الفكرية، وثالثاً: التنمية العلمية وهذه الأنواع الثلاثة من التنمية تخول للفرد والجماعة والمجتمع والأمة وضع مشاريع تنموية ناجحة في مجالات التنمية الآتية:

1- تنمية المنظومة الفكرية العقدية (الدينية) للأمة.

2- تنمية المنظومة الفكرية الفلسفية للأمة.

3- تنمية المنظومة السياسية.

4- تنمية المنظومة الاقتصادية.

5- تنمية المنظومة الاجتماعية

6- تنمية المنظومة الأخلاقية

7- تنمية المنظومة الإدارية

8- تنمية المنظومة الأمنية

9- تنمية المنظومة العسكرية

10- تنمية منظومة البحث العلمي

11- تنمية المنظومة التقنية (التكنولوجية)

12- تنمية المنظومة التربوية

13- تنمية منظومة التكوين المهني

14- تنمية المنظومة التعليمية

فالثقافة التنموية هي مصدر كل أسس ومجالات التنمية في المجتمع. لأن الثقافة التنموية هي السلوك التنموي لدى الفرد والجماعة والمجتمع والأمة. فالإنسان يكون الثقافة التنموية، وهي بدورها تكون الإنسان التنموي، وكلما ازدادت الثقافة التنموية في تكوين الإنسان التنموي، ازداد الإنسان بدوره في إنتاج الثقافة التنموية. وبذلك يتوفر لدى الإنسان التنموي، الثقافة التنموية، وبهذا الطراز النوعي، يصبح في مقدوره الخوض في تأسيس مشاريع تنموية في جميع ميادين الحياة، وبذلك يشيد الحضارة في المجتمع والأمة.

وعلى هذا الأساس بنيت الحضارات البشرية في العالم و عبر التاريخ البشري. حيث كان الإنسان يبدأ بالنهضة الثقافية في إصلاح السلوك الإنساني وتقويمه مما يؤدي به إلى النهضة الفكرية والعلمية.

أما البلدان المختلفة، فتتصف بفقير الثقافة أولاً، ثم يتبعه فقر الفكر ثانياً، وفقر العلم ثالثاً.

وفي ذلك يقول "مالك بن نبي": "إن التخلف هو نتيجة أو حاصل ضروب اللافعالية الفردية، فهو فقدان للفعالية على مستوى مجتمع معين ... إن مشكلة السلوك ترجع إلى الثقافة." (مالك بن نبي، 2006، ص 121).

ويقول "الطيب برغوث": "الثقافة منهج في الحياة ومنهجية في الانجاز. أي أنها تحتوي الثوابت السننية المؤثرة في السلوك الإنساني (برغوث، 2004، ص 108).

ويرى "عبد الله بن المحسن التركي": في المحافظة على الثقافة الأصيلة، قائلاً: ينبغي بذل جهد في توفير الغذاء الثقافي الجيد فهو الذي يؤدي إلى ثلاثة وظائف مركبة: الوظيفة الأولى: حماية المجتمع من "ضعف المناعة الفكرية". والوظيفة الثانية: حماية الإمكانات من أن تهدر في علاج آثار "ضعف المناعة الثقافية". والوظيفة الثالثة: المغالبة اليومية للمؤثرات الثقافية المتلاحقة. وينبغي أن يصير هذا الجهد في خط موازي لجهد وهو جهد "العطاء الثقافي"، وهذا العطاء لا يتحقق إلا بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي في حقل الثقافة والإعلام. " (عبد المحسن التركي، 1985، ص 18)

وبناء على ذلك، فإن ثقافة الفرد والجماعة والمجتمع والأمة بحاجة إلى إنتاج، وإصلاح، ومراجعة، وحماية الثقافة في صراعها مع الثقافات الأخرى.

فإذا تم ذلك، كانت الثقافة المجسدة في السلوك الإنسان الإيجابي والفعال، الموجه والمرشد والمستخدم العلم والفكر في صالح بناء الحضارة.

أما إذا كانت الثقافة غير خاضعة للتجديد والإنتاج والإصلاح والمراجعة والحماية، فإنها تصبح ثقافة سلبية، أي كل قيمها أو معظمها، أو جزء كبير منها عبارة عن قيم ثقافية سلبية، وهذا يعني أن كل أو معظم أو جزء كبير من سلوك الفرد والجماعة والمجتمع والأمة هو سلوك سلبي ليس فعال. وسلوك الفقير للفاعلية والإيجابية والفعالية ينجب ثقافة فقيرة في التغيير، وهذا النوع من الثقافة السلبية عاجزة عن توليد الوعي، والمبادئ الحضارية والإرادة والعزيمة والصبر أما الشدائد، والمواظبة في العمل، واليقظة والنهضة، وحضارة الفرد والجماعة والمجتمع والأمة.

لذلك ينبغي أن يقف السياسيون والعلماء والخبراء والمفكرون المتخصصون في الصف الأول، ومن ورائهم من بقية أفراد المجتمع بمبادئهم الحضارية من أجل التخطيط لتأسيس مشروع تنمية الثقافة. لأن مسألة تنمية الثقافة تتطلب تضافر جهود كل من السياسيين والعلماء والمجتمع.

وبناء على ذلك فإن كلا المشروعين: " مشروع تنمية الثقافة ومشروع ثقافة التنمية، يشكلان الأصول الميدانية لإشكالية الثقافة في التنمية في البلدان المتخلفة (رشيد زرواتي، 2011، ص ص 163-166)

5- التأثير النفسي والاجتماعي للثقافة:

حينما عرفنا في الفصل السابق (الثقافة) على أنها علاقة متبادلة لم نحدد بذلك معنى هذا التبادل، لذلك فإن من واجبنا أن نبين كيف يربط هذا التبادل شقين متحدين- وان كان منفصلا - في وظيفة محددة: احد عضويها الفرد، وثاني مجتمع؛ وهي متفقة في الوجود مع عملية (تثقيف).

والفروق الموجودة بين التفسيرات الثقافة المختلفة باختلاف المدارس من جانب، وباختلاف أساتذة المدرسة الواحدة من جانب آخر، هذه الفروق إنما ترجع في جوهرها إلى هذا التبادل، الذي يبتغي كل فرد في نطاقه أن يعطي الأسبقية لأحد الطائفتين حسب استعداده وأفكاره؛ فبعض الناس يقدم الجانب النفسي فبالتالي الفردي، معتبرين الثقافة قضية الإنسان؛ وآخرون يقدمون الجانب الاجتماعي ذاهبين إلى أن الثقافة (قضية المجتمع)، إذ هي تمثل في نظرهم صورة اشتراكية بالمعنى التكويني للكلمة.

واختلاف هذه الآراء جميعا ناشئ عن تفسير العلاقة المتبادلة، سواء تقدم في تحديد هذه العلاقة - أي في تحديد الثقافة - جانب الفرد أم جانب المجتمع، جانب الفكرة أم جانب الشيء؛ فإذا ما فصلنا هذه الأمور وقدمنا واحدا من بينها على ما سواه، انتهى بنا المطاف إلى نظريات عرجاء تحجل ولا تستطيع المشي؛ ولقد يحدث أن ينتهي المطاف إلى معارك بين مدارس مختلفة، تحاول فيها النظرية التي تعرج بيمينها أن تزدرى قرينتها التي تعرج بيسراها.. وهكذا.

إن من العسير أن نصل إلى تمييز موضوعي بين دور الفكرة ودور الشيء في ظاهرة التثقيف، إذا أننا ندرس عامة هذه الظاهرة في مرحلتها الحركية، أي في الحالة التي تكون فيها عناصرها مندمجة في حركة متواصلة، وفي هذه الحالة يصبح من العسير أن نحدد أيا من العناصر كان سببا في الحركة.

فالحكم في هذا الموقف العسير يصحبه دائما نوع من التطرف والغلو، الذي يظهر في صورة نزعة إقليمية ثقافية.

وعلى هذا نستطيع أن نتصور عملية التثقيف في مرحلتين متميزتين: المرحلة الحركية (الديناميكية) والمرحلة الساكنة (الاستاتيكية) التي تسبق المرحلة الديناميكية المباشرة، ولسنا نهتم هنا إلا بتلك المرحلة الأولى.

فالفكرة والشيء إذن مرتبطان ومتعاونان تعاون الذراع والعجلة في الآلات تلي تغير الحركة أفقية إلى حركة دائرية: فالذراع هو الفكرة، والعجلة هي الشيء.

والذراع هو ولا شك العضو المحرك، ومعلوم انه لا يستطيع أن يتجاوز ما يطلق عليه (النقط الميت) في حركته، إذا لم تساعده العجلة على اجتيازها بفضل ما لديها من طاقة مخزنة.

فلا مجال إذن في المرحلة الديناميكية لان نغض من قيمة الدور الذي يؤديه الشيء في ظاهرة التثقيف ولكن قد يحدث في هذه المرحلة وبحكم ظروف خاصة أن يقر التاريخ أسبقية معينة، فنرى في هذه الظروف مجتمعا معيننا يفقد - إلى حين - السيطرة على (عالم أشيائه)، وعلى الرغم من هذا فهو يحتفظ بالقدرة على إنشائه مرة أخرى، كما حدث في ألمانيا عام 1945م.

وبذلك تكون المقدرة الخلاقة هي القوة (الأفكار) إذ أن الحرب لم تستطع أن تهدمها ، بل أتاحت لألمانيا أن تنهض مرة أخرى بعد اندحار الهتلرية؛ فيها نحن أولاء نرى العجلة تتوقف دون أن تتوقف الحركة.

وتتجلى المقدرة الخلاقة في الفكرة في التفاصيل ذات الأهمية البسيطة، كما يمكننا أن نلاحظه في هذه الأيام في قربات الباعة الجائلين في شوارع القاهرة، حيث يبيعون (الفوانيس) الملونة لتسلية الأطفال في ليالي رمضان. فمن الواضح أن (الفوانيس) - وهي شيء- قد أوجدها معنى رمضان، اعني فكرة.

فلا مجال إذن لان ننكر دور الشيء في خلق الثقافة، ولكننا لا يمكن بحال أن نخضع له الفكرة، بل ينبغي أن نعترف لها بالاسبقية معينة في هذا المجال، وبقدر ما يصعب علينا ملاحظة هذه الأسبقية في المرحلة الديناميكية، في نمو ثقافة معينة وفي حركاتها، فانها تكون ظاهرة في المرحلة الاستاتيكية، أي في بداية تحريك الذراع والعجلة، عندما تبدأ عملية التثقيف.

والواقع أن أي مجتمع في بدايته لا يكون قد شاد بعد (عالم أشيائه)، بل كل ما هنالك أن (عالم أفكاره) يبدأ في التكوين، دون أن يشتمل أحياننا إلا على بوادر تفكير إيديولوجي. (مالك بن نبي، 2006، ص ص 43-45).

الخاتمة:

إن حل إشكالية الثقافة في التنمية يعتبر القاعدة الأساسية في النهضة الاجتماعية لأي جماعة، حيث على إثرها يتم تنشيط الطاقة النفسية والاجتماعية والروحية للأفراد والجماعات ويتم بعد ذلك ترسيخ ثقافة الفعالية الاجتماعية التي تؤسس لشبكة علاقات اجتماعية نشطة توفر من خلالها شروط النهضة والحضارة كحالة إنقاذ تاريخي للجماعة قبل أن تصاب بالسكتة التاريخية.

قائمة المراجع:

- 1- الطيب برغوث، 2004، الفعالية الحضرية والثقافة السنية، دار قرطبة، دمشق، بدون طبعة.
- 2- عبد الغاني عماد، 2008. سيولوجيا الثقافة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية.
- 3- لورانس هارينسون، صمويل هندشغتون، ترة شوقي جلال، 2009. الثقافات وقيم التقدم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الثانية.
- 4- رشيد زرواتي، 2011. إشكالية الثقافة في التنمية بالبلدان المتخلفة، دار عياش للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى.
- 5- مالك بن نبي، 2006. مشكلة الثقافة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الرابعة.
- 6- لينتون، ألف ، 1964. دراسة الانسان، ترجمة: عبد الملك الناشف، المكتبة العصرية، بيروت.
- 7- عبد الله بن عبد المحسن التركي، 1985. تحديد مفهوم الغزو الثقافي، ملتقى الفكر الإسلامي التاسع عشر، أيام 8-15 ماي بجاية، الجزائر.

8 - Spradley. James(1973) Culture and Cognition. Chandle Publishing Company. San Francisco.